الأمم المتحدة S/2017/250

مجلس الأمن

Distr.: General
23 March 2017
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ٢٢٩٦ (٢٠١٦)، الذي مدد المجلس بموجبه ولاية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، وطلب إليّ موافاته، كل ٩٠ يوما، بتقرير عن تنفيذه. ويُقدِّم التقرير معلومات مستكملة وتحليلاً بشأن النزاع والوضع السياسي وبيئة العمل في دارفور، بما في ذلك التحديات الرئيسية التي تعترض التنفيذ الفعال للولاية خلال الفترة من ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ إلى ١٥ آذار/مارس ٢٠١٧. ويعرض التقرير أيضاً الخطوات التي اتخذتها العملية المختلطة في سبيل الوفاء بالنقاط المرجعية، ويقدم معلومات مستكملة عن نقل المهام إلى فريق الأمم المتحدة القطري وعن وضع استراتيجية خروج للعملية المختلطة.

ثانيا - ديناميات النزاع والحالة الأمنية

٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظل مستوى المواجهات المسلحة يتراجع في دارفور حيث لم تسجل أي أعمال قتال هامة بين الحكومة وجماعات المتمردين، بما شمل جبل مرة. وواصلت الحكومة فرض سيطرتها العسكرية التي حققتها من خلال حملاتها السابقة ضد المتمردين، ووقعت عدة اتفاقات سلام مع الفصائل المنشقة. بالمثل، سُجل عدد أقل من الاشتباكات القبلية مقارنة بالفترة السابقة، ويعزى ذلك جزئيا إلى انتهاء موسم الحصاد وإلى التدخلات التي قامت بها السلطات المحلية، بدعم من العملية المختلطة، لمنع زيادة التصعيد وتعزيز المصالحة. إلا أن الهجمات ضد المشردين داخليا وغيرهم من المدنيين استمرت بسبب الأراضي والمياه وغيرها من المسائل المتصلة بسبل العيش، لا سيما على يد المليشيات المسلحة. كما أن الجماعات المسلحة، التي تزداد جرأة بسبب توافر الأسلحة، ارتكبت أعمال عنف

الرجاء إعادة استعمال الورق

ضد المدنيين والموظفين الحكوميين. ولا يزال نطاق التشرد الداخلي على ما كان عليه إجمالا. وبالرغم من تحسن الوضع الأمني، فإن ديناميات النزاع في دارفور بيّنت تقلب الظروف على الأرض وعدم إمكانية التنبؤ بها وتعذر إحراز تقدم ملموس في معالجة أسباب النزاع وتبعاته.

القتال بين قوات حكومة السودان والحركات المسلحة

٣ - إن وقف إطلاق النار من جانب واحد الذي كان رئيس السودان، عمر حسن أ. البشير، قد أعلن عنه في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ جرى تمديده لمدة شهر واحد في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ولمدة ستة أشهر إضافية في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. بالمثل، فإن وقف إطلاق النار لمدة ستة أشهر الذي أعلن عنه في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ ائتلاف المتمردين، الجبهة الثورية السودانية، ظل قائما.

٤ - ولم ترد تقارير تفيد بحدوث اشتباكات بين القوات الحكومية وأي من جماعات المتمردين، بما في ذلك فصيلي عبد الواحد وميني ميناوي التابعين لجيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة. على الرغم من ذلك، استمرت التوترات التي تتسبب بها عناصر فصيل عبد الواحد التابع لجيش تحرير السودان في سورتوني، شمال دارفور، حيث فر المدنيون من جراء الجولة السابقة من القتال في جبل مرة. وفي ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، حاول ١٨ فردا من القوات المسلحة السودانية المتنقلين على متن مركبتين مسلحتين دخول مخيم المشردين داخليا في سورتوني، لأسباب غير معروفة، لكنهم سرعان ما غادروا المكان عند اقتراب القوات التابعة للعملية المختلطة. وفي ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، بعد سماع صوت طلقات نارية خلال يومين متتاليين في سورتوني، التمس اثنان من المشردين داخليا العلاج الطبي من أفراد العملية المختلطة، زاعمين أنهما تعرضا لاعتداء على يد الميليشيات العربية. ومُنعت العملية المختلطة من إجلاء أحد المصابين، الذي توفي لاحقا، إذ أن القائد المحلي لفصيل عبد الواحد، الصديق آدام عبد الكريم، طالب بوقف كل تحركات العملية المختلطة على الفور. وفي ٢١ كانون الثاني/يناير، انشق آدام عبد الكريم عن الفصيل ووقّع اتفاق سلام مع الحكومة في الفاشر، ينص على إدماج عبد الكريم وما يُقدر بحوالي ٥٠٠ مقاتل في القوات المسلحة السودانية. وازدادت مذاك التوترات في سورتوني. وفي ٩ آذار/مارس، هدد المشردون داخليا بطرد المنشقين الذين انضموا إلى الحكومة من المخيم ما لم تنقلهم العملية المختلطة منه في غضون ٤٨ ساعة.

النزاعات المحلية والعنف القبلي

٥ - ظل العنف القبلي يشكل تهديدا للمدنيين في جميع أنحاء دارفور. ومع أن الفترة المشمولة بالتقرير الحالي شهدت تراجعا في عدد حوادث العنف مقارنة بالفترة السابقة، فإن مستوى انعدام الأمن ظل تقريبا على ما كان عليه خلال الفترة المقابلة من السنة الماضية.

وسُجل ما مجموعه ثماني حالات من النزاعات المحلية والعنف القبلي نجم عنها ٤٥ وفاة خلال الأشهر الثلاثة الماضية، وهو ما يمثل انخفاضا بسيطا من ثمانية اشتباكات و ١١٨ وفاة سجلت في الفترة السابقة، ويعكس انخفاض حدة التوترات بين المزارعين والرعاة في نهاية موسم الحصاد، فضلا عن جهود المصالحة المبذولة من جانب الحكومة والعملية المختلطة. ففي وسط دارفور وغربها، اشتبكت المليشيات العربية مع مزارعين من قبيلتي الفور والمساليت، على التوالي، في حين ظهرت خصومات مميتة بنفس الدرجة بين القبائل العربية مثل بني حسين والرزيقات الشمالية في شمال دارفور والمعاليا والرزيقات الجنوبية في شرق دارفور. واتصلت الأعمال العدائية بمنازعات بشأن الأراضي وأسباب المعيشة والموارد الطبيعية تعذرت تسويتها، وتفاقمت بسبب انتشار الأسلحة.

٦ - وفي وسط دارفور، نشأت سلسلة من أعمال القتال بين قبيلتي الفور والمسيرية في مكجر عن منازعة شخصية في السوق المحلية، أدت إلى وفاة ثلاثة أفراد من قبيلة الفور في الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ كانون الأول/ديسمبر. وفي وقت لاحق، عززت القوات المسلحة السودانية وعناصر الشرطة وجودها، ووقّع على اتفاق سلام في ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. وفي منطقة أم دخن، وفي أعقاب اشتباكات بين قبيلتي المسيرية والرزيقات بسبب منازعات شخصية، قتل فردان من قبيلة المسيرية وفرد واحد من قبيلة الرزيقات في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، ووافقت قبيلة الرزيقات على تعويض قبيلة المسيرية عن وفاة الفرد المنتمي إليها في ٢٩ كانون الثاني/يناير.

٧ - وفي غرب دارفور، في ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، اشتبك فخذ عشيرة أولاد زيد من قبيلة الرزيقات الشمالية مع مزارعين من قبيلة المساليت في الجنينة بسبب منازعات على الماشية، وقتل ستة أفراد من قبيلة المساليت. وشنت أيضا هجمات على مزارعين من قبيلة المساليت وأصيب ١١ منهم على يد عرب مسلحين في منطقة عرارة في ١٩ كانون الثاني/يناير، وذلك زعما للانتقام من تورطهم في اعتقال الشرطة السودانية لأحد العرب الرحل. وبالقرب من سيليا، نصبت جماعة من قبيلة الرزيقات كمينا لأفراد قبيلة الزغاوة بسبب ادعاءات بالسرقة في ٢٩ كانون الثاني/يناير على الرغم من اتفاق على وقف الأعمال العدائية تم التوصل إليه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، وأفيد عن مقتل فردين من قبيلة الزغاوة وفردين من قبيلة الرزيقات. ونظرا لاستمرار الجانبين في عمليات التعبئة، نُشرت قوات مشتركة بين السودان وتشاد لاحتواء الوضع.

٨ - وعلى الرغم من اتفاق السلام الموقع بينهما في عام ٢٠١٤، اندلعت التوترات من جديد بين قبيلتي بني حسين والرزيقات الشمالية في شمال دارفور ولا سيما في السريف، حيث لا تزال القبيلة الأولى تعاني من القيود المفروضة على سبل الوصول إلى المنطقة المحيطة بمناجم الذهب في جبل عامر التي تسيطر عليها القبيلة الثانية. كما تدهورت العلاقة بين القبيلتين في قرية جميزة بسبب رفض قبيلة الرزيقات الشمالية إخلاء أرض كانت قبيلة بني حسين تقيم

فيها إلى أن اضطرت إلى الفرار في عام ٢٠١٣ إثر الاقتتال القبلي المكثف للوصول إلى مناجم الذهب. وفي ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، اختُطف فردان من قبيلة بني حسين بسبب اندلاع منازعات اتصلت بسرقة الماشية بين قبيلة بني حسين وفخذ عشيرة أولاد زيد من قبيلة الرزيقات الشمالية في السريف. وتوصل الفريقان إلى اتفاق في ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، وفي ١٣ شباط/فبراير، قام الوزير السوداني للموارد المعدنية بزيارة المنطقة وأجرى مناقشات مع الفريقين.

٩ - وفي شرق دارفور، اشتبكت قبيلتا الرزيقات الجنوبية والمعاليا بالقرب من محلية أبو كارنكا في ١ و ١٨ شباط/فبراير ٢٠١٧ من جراء منازعات اتصلت بسرقة ماشية. وفي ١٩ شباط/فبراير، أدى تبادل إطلاق النار عقب تدمير مزرعة لقبيلة البرتي على يد فخذ عشيرة العقاربة من قبيلة المعاليا في النعير، شرق محلية أبو كارنكا، إلى وفاة سبعة أفراد من قبيلة البرتي. ونشرت القوات الحكومية في المنطقة إلا أن أفراد من قبيلة البرتي شنوا في ٢٠ شباط/فبراير هجوما على قرى تابعة لقبيلة المعاليا خارج محلية أبو كارنكا وأضرموا النار فيها. وفي المجموع، أفيد عن مقتل ١٧ فردا من قبيلة البرتي و ٣ أفراد من قبيلة المعاليا في سلسلة الحوادث. وفي ٢١ شباط/فبراير، وصلت دورية تحقق تابعة للعملية المختلطة إلى محلية أبو كارنكا إلا أن عناصر من جهاز الأمن والمخابرات الوطني وأفراد من الشرطة منعوها من التقدم محتجين بعدم وجود تنسيق مسبق مع الحكومة. وعمد جهاز الأمن أيضا إلى تأخير الموافقة على دورية أخرى كان من المقرر إرسالها إلى المنطقة في ٢٣ شباط/فبراير، مما أدى إلى إلغائها.

١٠ - وفي جنوب دارفور، في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر، أدى اشتباك تسبب به فخذ عشيرة أولاد راشد من قبيلة التعايشة إلى تدمير مزارع تابعة لقبيلة البرنو في المنطقة الواقعة شرق رهيد البردي، مما نجم عنه وفاة ٨ أفراد من قبيلة البرنو وفرد واحد من فخذ عشيرة أولاد راشد. ونُشرت القوات الحكومية في المنطقة ووقع الطرفان على اتفاق مصالحة في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

العنف الموجه ضد المشردين داخليا

١١ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استُهدف المشردون داخليا في ٢٤٩ حادثة نجمت عنها ٣١ حالة وفاة، ارتكبت معظمها القوت الحكومية، بما في ذلك حرس الحدود وقوات الدعم السريع. ويواجه المشردون داخليا أشكالا مختلفة من العنف، بما في ذلك الهجمات التي تستهدف المخيمات والعنف الجنسي والجنساني والحوادث الإجرامية. وتشمل المواقع التي يسجل فيها أكبر عدد من الحوادث مناطق كُتُم وسوتوني والطويلة في شمال دارفور، وزالنجي ونيرتيتي في وسط دارفور، وكلمة وعطاش في جنوب دارفور، والجنينة وكرينك في غرب دارفور.

١٢ - وفي وسط دارفور، في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، دخل أربعة رجال مسلحين مخيم خمس دقائق للمشردين داخليا بالقرب من زالنجي وأطلقوا عيارات نارية في الهواء بشكل متقطع. وفي ٢٧ كانون الأول/ديسمبر، دخل أفراد من فخذ عشيرة العريقات من قبيلة الرزيقات الشمالية المخيم الشمالي للمشردين داخليا بالقرب من نيرتيتي وهددوا المقيمين فيه من قبيلة الفور واتهموهم بسرقة الماشية. وإثر هذه الحادثة، نُشرت القوات المسلحة السودانية في المنطقة، إلا أن حادثا مماثلا وقع في اليوم نفسه في مخيم استراحة، بالقرب من نيرتيتي أيضا، حيث دخل نحو ١٥٠ من العرب الرحل المسلحين المخيم بحثا عن الماشية وعمدوا إلى تخويف المقيمين فيه. وفي ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، إن عناصر القوات المسلحة السودانية وعناصر الشرطة التي دخلت مخيم الغابات الشمالي ومخيم استراحة وأطلقت النار فيهما، للبحث زعما عن مشتبه فيهم ضالعين في قتل جندي تابع للقوات المسلحة السودانية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر، قتلت شخصين من المشردين داخليا في مخيم الغابات الشمالي. وزار نائب والي شرق دارفور نيرتيتي لمعالجة الوضع، إلا أن المقيمين المحليين أبلغوا في ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ بأن جنودا من القوات المسلحة السودانية دخلوا المخيم الشمالي من جديد وسلبوا مال اثنين من المشردين داخليا من قبيلة الفور.

١٣ - وفي شمال دارفور، في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، شن عرب رحل هجوما على سائق شاحنة تابعة للعملية المختلطة ينتمي إلى قبيلة الفور عند مركز لتوزيع المياه في كوبي بالقرب من مخيم المشردين داخليا في سورتوني. وحذروا لاحقا أفراد قبيلة الفور الموجودين في المخيم من جمع المياه من كوبي. وفي ٢ شباط/فبراير ٢٠١٧، قام عرب مسلحون بسرقة حيوانات من المشردين داخليا ونصبوا كمينا للقوات الحكومية بالقرب من الطويلة، مما أدى إلى مقتل أربعة ضباط. وفي جنوب دارفور، في ١٧ كانون الثاني/يناير، قتل أحد المقيمين في مخيم كلمة للمشردين داخليا وأصيب آخر بجروح بينما كان يقتفي أثر المعتدين. وفي اليوم التالي، نقلت دورية تابعة للعملية المختلطة الرجل المصاب بجروح إلى مركز شرطة، حيث حاصرهم عرب مسلحون أطلقوا عيارات نارية في الهواء. وردا على ذلك، تم إيفاد عناصر شرطة وجنود من القوات المسلحة إلى المنطقة. وأفيد أيضا عن إطلاق نار بصورة عشوائية خلال الليل في مخيمات أردمتا وأبوزار والرياح في غرب دارفور وفي مخيم النيم في شرق دارفور.

الجريمة واللصوصية

١٤ - سُجِّل ما مجموعه ٦٧٣ حادثاً من الحوادث الإجرامية و ١٠٦ حالات وفاة، في الفترة ما بين ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ و ١٥ آذار/مارس ٢٠١٧، مقارنةً بما مجموعه ٦٥٩ حادثاً و ١٢٢ حالة وفاة خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وشملت تلك الحوادث الاعتداء/التحرش (١٨١ حالة) وإطلاق النار (١٣٨ حالة) والقتل العمد (٨٤ حالة)

والسطو المسلح (٥٧ حالة) والسطو/الاقتحام (٤٧ حالة) وسرقة الماشية (٤٢ حالة) والاختطاف (٤٤ حالة) ومحاولة السطو (١٦ حالة) والتهديد بالعنف (١٨ حالة) والاعتداء/نصب الكمائن (١٨ حالة) والنهب (٧ حالات) والحرق المتعمد (٧ حالات) وحوادث أخرى (١٠ حالات).

١٥ - وفي عدد من المناسبات، شملت الحوادث الإجرامية قيام الميليشيات المسلحة بالاعتداء على الموظفين الحكوميين المناوبين. وفي وسط دارفور، في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، اعتدت مجموعة من الرجال العرب على قافلة للشرطة الاحتياطية المركزية في منطقة شوا، شرق زالنجي، مما أدى إلى إصابة أربعة من ضباط الشرطة. وفي اليوم التالي، تردد أن رجالا عرب هاجموا قافلة تابعة للقوات المسلحة السودانية في جبل أحمر، غرب زالنجي، مما أسفر عن مقتل جندي. وفي ٦ آذار/مارس ٢٠١٧، اندلع إطلاق كثيف للنيران عندما منعت القوات الحكومية مجموعةً من حرس الحدود من دخول زالنجي احتجاجا على حالات التأخر في دفع المرتبات. وخلال أعمال العنف، قُتل أحد أفراد الميليشيات العربوأصابت ثلاث رصاصات طائشة مرافق العملية المختلطة، ولكن لم تلحق أي إصابة بحفظة السلام. وفي شمال دارفور، أصيب اثنان من جنود القوات المسلحة السودانية في تبادلٍ لإطلاق النار مع لصوص مسلحين في سوق الطينة في ٩ كانون الثاني/يناير. وفي ٢ شباط/فبراير، تعرضت عمليةُ تفتيش قام بها أفراد الشرطة وقوات الدفاع الشعبي بحثا عن مجموعة من العرب المسلحين كانوا قد اعتدوا على اثنين من المشردين داخليا من قبيلة الفور بمخيم روواندا القديمة في اليوم السابق، لهجوم شنته مجموعة مجهولة مما أسفر عن مقتل اثنين من أفراد الشرطة السودانية واثنين من قوات الدفاع الشعبي. وفي شرق دارفور، في ٣١ كانون الأول/ديسمبر، أصيب ضابط في الشرطة السودانية بجروح خطيرة عندما هاجم مسلحون سائق سيارة إسعاف وقتلوه بالقرب من قرية سيريش. وفي غرب دارفور، أطلق الرصاص على ضابط شرطة سوداني في مدينة مستيري في ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ وتوفي متأثرا بجراحه. واستولى الجناة على أسلحته وفروا هاربين.

ثالثا - التطورات السياسية

عملية السلام في دارفور

١٦ - في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، اجتمع فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، يمثله الرئيسان السابقان ثابو مبيكي وعبد السلام أبو بكر، مع الرئيس البشير، وناقشوا، من بين جملة بنود، عملية السلام في دارفور. وأكد الرئيس البشير مجددا موقف الحكومة المتمثل في مواصلة المحادثات مع الأطراف غير الموقعة على وثيقة الدوحة للسلام في دارفور بهدف التفاوض على بروتوكول إضافي للاتفاق. وفي وقت لاحق، عقدت

الأطراف غير الموقعة مشاورتين بشأن المضي قدما. وعقب اجتماع مع رئيس أوغندا، يوويري كاغوتا موسيفيني، في كمبالا في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، أصدر ممثلو جيش تحرير السودان/فصيل ميني ميناوي وحركة العدل والمساواة/فصيل جبريل إبراهيم بيانا مشتركا يشدد على أن تنفيذَ اتفاق خارطة الطريق الموقع بين الحكومة وائتلاف المعارضة، ”نداء السودان“، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ شرطٌ أساسي لإعادة تنشيط عملية السلام. وعقد ائتلاف نداء السودان اجتماعا لمجلس القيادة في باريس في الفترة من ١٦ إلى ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، ذكر بعده أن تنشيط اتفاق خارطة الطريق سوف يتطلب إعادة تصميم عملية السلام برمتها، مشيرا إلى التطورات السياسية المستجدة.

١٧ - وفي الوقت نفسه، تُوجت المفاوضات التي عقدت تحت رعاية رئيس تشاد، إدريس ديبي إنتو، بين السلطات السودانية ومجموعة منشقة عن جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد تدعى جيش تحرير السودان/الثورة الثانية بتوقيع وثيقة الدوحة للسلام في دارفور في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧.

عملية الحوار الوطني

١٨ - تمشيا مع توصيات الحوار الوطني، أقرت الجمعية الوطنية تعديلاتٍ على الدستور في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، شملت ما يلي: إنشاء حكومة مصالحة وطنية بولاية مدتها أربع سنوات؛ ومنصب رئيس وزراء في إطار النظام الرئاسي؛ وإدخال تعديلات على تكوين الجمعية الوطنية والمجالس التشريعية للولايات؛ وفصل وظيفتي النائب العام ووزير العدل. وطالبت أحزاب المعارضة، في إشارة إلى العديد من الاعتقالات التي تمت منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ في سياق الاحتجاجات التي اندلعت بسبب تخفيضات الإعانة، بأن تشمل التعديلات الدستورية أيضا ضمانات للحرية السياسية. واجتمع زعماء أحزاب المعارضة السبعة التي شاركت في عملية الحوار الوطني مع لجنة تنفيذ الحوار في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، وقُدمت مقترحات لإجراء تعديلات دستورية إضافية إلى الجمعية الوطنية في ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. وتخضع تلك المقترحات حاليا لاستعراض تجريه لجنة برلمانية منشأة لدراستها. وفي ١ آذار/مارس ٢٠١٧، عين الرئيس البشير النائبَ الأول للرئيس، المقدم بركي حسن صالح، في منصب رئيس الوزراء. وأدى المقدم اليمين في اليوم التالي، مع احتفاظه بمنصب النائب الأول للرئيس. وفي سياق اضطلاعه بدوره الجديد، سيشرف رئيس الوزراء على تنفيذ نتائج الحوار الوطني، بما في ذلك تشكيل حكومة مصالحة وطنية بعد حل الحكومة الحالية في ٢ آذار/مارس ٢٠١٧. ولم تصدر ردود فعل قوية عن أحزاب المعارضة، حيث أن البعض فضل الإبقاء على الوضع الراهن بدلا من إحداث تحول.

١٩ - واستنادا إلى توصيات الحوار الوطني، عرضت الحكومة أيضا في ٨ كانون الثاني/يناير مشروع قانون على الجمعية الوطنية لنقل قيادة قوات الدعم السريع من جهاز الأمن

والمخابرات الوطني إلى القوات المسلحة السودانية. وفي ٩ كانون الثاني/يناير، هددت مجموعة من العرب بشن هجوم على زالنجي في وسط دارفور، ما لم يُستجاب لمطالبهم بالانضمام إلى القوات المسلحة السودانية. وفي ١٦ كانون الثاني/يناير، اعتمدت الجمعية الوطنية بالإجماع قانون قوات الدعم السريع، الذي ينص على أن تنتمي قوات الدعم السريع إلى وزارة الدفاع وتعمل تحت القيادة المباشرة للقائد الأعلى للقوات المسلحة السودانية. وقد انتقدت أحزاب المعارضة القرار باعتباره منافيا لروح الحوار الوطني التي تسعى إلى المساءلة في الحكم.

٢٠ - وفي أعقاب حملات العصيان المدني التي اندلعت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ احتجاجا على تخفيضات إعانة الوقود والكهرباء، وُجه نداء آخر إلى عامة الناس للبقاء في المنزل في ١٩ كانون الأول/ديسمبر. وفي دارفور، رغم عدم إغلاق المدارس والمكاتب الحكومية، لاحظت العملية المختلطة أن حوالي ٣٠ إلى ٥٠ في المائة من المحلات التجارية كانت مغلقة في معظم عواصم الولايات إلا في شرق دارفور، وأن عدد المركبات والمشاة في الطرقات كان أقل من المعتاد. كما لاحظت العملية المختلطة زيادة تواجد موظفي الأمن في المناطق الرئيسية في المدن. وفي ٢٠ كانون الأول/ديسمبر، استولى جهاز الأمن والمخابرات الوطني على جميع نسخ صحف التيار والصيحة والأيام والأهرام اليوم اليومية بزعم أنها نشرت مواد تدعم الدعوة إلى العصيان المدني.

٢١ - وفي ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، وقّع رئيس الولايات المتحدة الأمريكية المنتهية مدته أمرا تنفيذيا لإلغاء الجزاءات المتعلقة بالسودان لمدة ١٨٠ يوما، وإن أبقى على حظر التفاعل مع الأفراد المرتبطين بالنزاع في دارفور. ورحب الرئيس البشير بتلك الخطوة، بينما تنوعت ردود فعل جماعات المعارضة السودانية، حيث انتقد حزب الأمة الوطني وحزب المؤتمر الوطني وجيش تحرير السودان/فصيل مني ميناوي وجيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد القرار لأنه يتعارض مع عدم إحراز تقدم على أرض الواقع، في حين أبدى ممثلو حركة العدل والمساواة ملاحظات إيجابية.

٢٢ - وفي ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، عاد إلى السودان رئيس حزب الأمة الوطني ورئيس الوزراء السابق، الإمام الصادق المهدي، بعد سنتين من المنفى في مصر، حيث لجأ إليها بعد أن اتهمته الحكومة بالتآمر مع المتمردين المسلحين في عام ٢٠١٤.

٢٣ - وفي ٨ آذار/مارس ٢٠١٧، عقب إفراج الحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال عن ١٢٥ من أسرى الحرب السودانيين، الذي توسط فيه رئيس أوغندا، أصدر الرئيس البشير مرسوما يمنح العفو إلى ٢٥٩ مقاتلا أُسروا أثناء اشتباكات سابقة، الذي شمل تخفيف أحكام الإعدام ضد ٦٦ فردا من أفراد فصيل جبريل إبراهيم التابع لحركة العدل والمساواة وجيش تحرير السودان/فصيل مني مناوي. ومنح الرئيس أيضا العفو العام إلى

١٨١ مقاتلا من حركة العدل والمساواة/فصيل جبريل و ١٢ من أعضاء حركة تحرير السودان/فصيل عبد الواحد وجيش تحرير السودان/فصيل ميني ميناوي المشاركين في المعارك مع القوات الحكومية في ٢٠١٥.

رابعا – الحالة الإنسانية

٢٤ – لم يبلغ عن أي حالات تشرد جديدة حتى الآن في عام ٢٠١٧. ومن أصل ٤٠٠ ٩٧ شخص من المشردين حديثا في عام ٢٠١٦، تردد أن حوالي ٦٠٠ ٣٩ شخص قد عادوا، بمن فيهم نحو ٥٠٠ ٢٥ شخص ممن تحقق برنامج الأغذية العالمي من هويتهم وقدم لهم المساعدة في قولو، وسط دارفور. ولم يتم التحقق من هوية نحو ٤٠٠ ٩٩ شخص إضافيين ممن أُفيد أنهم تشردوا أيضا في عام ٢٠١٦ بسبب القيود المفروضة على إمكانية الوصول في بعض المواقع.

٢٥ – وقامت الوكالات الإنسانية بتوزيع الغذاء وتوفير المأوى في حالات الطوارئ والمواد غير الغذائية، وكذلك الدعم في مجالات التغذية والتعليم والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في قولو، عقب البعثة المشتركة التي اضطلعت بها الحكومة وفريق الأمم المتحدة القطري إلى جبل مرة في الفترة من ٨ إلى ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. ولئن تلقى المشردون داخليا المساعدة الإنسانية الأساسية، فقد تم تحديد ثغرات في مجالات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية والحماية وسبل كسب العيش.

خامسا – بيئة العمل

الهجمات على البعثة والقيود المفروضة على حركتها ومنعها من الوصول

٢٦ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ازداد مستوى الحوادث الأمنية التي تؤثر على موظفي الأمم المتحدة وممتلكاتها زيادة متواضعة مقارنة بالفترة السابقة، حيث أُبلغ عن ٥٠ حالة من الحوادث الإجرامية (مقابل ٣٢ في الفترة السابقة)، شملت: التوقيف/الاحتجاز (حالتان) والتهديد (حالة واحدة)، والاعتداء/الإصابة (حالتان)، والتعدي على الأملاك (٨ حالات) والسرقة (٨ حالات) ومحاولة السرقة (٥ حالات) والتحرش/التخويف (حالتان)، وسرقة السيارات (حالة واحدة) والإضرار/الرشق بالحجارة (١٩ حالة) والإضرار بممتلكات الأمم المتحدة (حالتان).

٢٧ – واتصلت عدة حوادث بموظفين تابعين للعملية المختلطة معينين محليا. ففي ٢٨ و ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، أوقف جهاز الأمن والمخابرات الوطني في الفاشر ما مجموعه أربعة من موظفي العملية المختلطة الوطنيين، متهمين بتحويل العملة خارج إطار القانون، ولكن أفرج عنهم لاحقا. وفي ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، اعتدى مسلحون مجهولون على موظف

وطني تابع للعملية المختلطة وأصابوه بجروح في سوق الأردية الواقع غرب الجنينة. ولم يسمح للعملية المختلطة بالوصول إلى موظف وطني ظل محتجزا لدى الحكومة حتى ١٥ آذار/مارس بعد أن ألقى جهاز الأمن والمخابرات الوطني في نيالا، جنوب دارفور، القبض عليه في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ بادعاء انتهاك الأمن.

٢٨ - ولا تزال الحكومة تعوق حرية حركة العملية المختلطة. ففي ١٥ آذار/مارس ٢٠١٧، منع وصول الدوريات البرية التابعة للعملية المختلطة في ١٣ حالة وفرضت قيود على حركتها في ٤ حالات، مقابل ٦٧ حالة من حالات فرض القيود من جانب الحكومة والأشخاص المشردين داخليا خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وشملت حالات منع الوصول فرض قيود بشكل متكرر على الحركة في أبو كارنكا وأم كدادة، شمال دارفور، وبرام، جنوب دارفور، وحالات وقف الدوريات في طريقها إلى مخيمات المشردين داخليا، بما في ذلك مخيم النيم في شرق دارفور، ومخيما روانـدا ودابانيرا في شمال دارفور، ومخيم كاس في جنوب دارفور. وفي ١٤ آذار/مارس، هددت القوات المسلحة السودانية بإسقاط طائرة هليكوبتر تابعة للعملية المختلطة في طريقها من نيالا، جنوب دارفور، إلى الضعين، شرق دارفور، بزعم تحليقها فوق المخيم.

٢٩ - وفيما يتعلق بالتحركات الجوية، خططت العملية المختلطة ٢ ٧٥٥ طلعة جوية في الفترة من ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ إلى ١٥ آذار/مارس ٢٠١٧، رفضت السلطات ١١ طلعة منها، مقابل ٥١ طلعة جوية تم رفضها خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وعلى الرغم من انخفاض عدد حالات إلغاء الرحلات الجوية نتيجة تحسن التنسيق بين الحكومة والعملية المختلطة، لا تزال العقبات البيروقراطية تفرض تحديات على حراك البعثة. ولم يُسمح بالرحلات الجوية المباشرة بين مواقع الأفرقة الموجودة في قطاعات مختلفة، ولا تزال هيئة الطيران المدني السودانية تفرض قيودا على ساعات العمليات الجوية.

الهجمات على الجهات الفاعلة في المجال الإنساني ومنعها من الوصول والقيود المفروضة عليها

٣٠ - في ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، احتجزت عناصر من جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد ثلاثة موظفين محليين يعملون بعقود من الباطن لدى منظمة معونة دولية واستولت على مركبتهم في موقع لتشييد الآبار بالقرب من سورتوني، شمال دارفور، واتهموهم بحيازة سلاح ناري. وأطلق سراح هؤلاء الموظفين بعد عدة ساعات، عقب مفاوضات قادتها العملية المختلطة.

٣١ - وفي ٢٥ كانون الأول/ديسمبر، نقحت مفوضية العون الإنساني التوجيهات والإجراءات المتعلقة بالعمل الإنساني في السودان، وهو ما خفف كثيرا من القواعد التي تنظم إيصال المعونة الإنسانية. وشمل ذلك تنقيح إجراءات السفر، حيث لن تكون تصاريح السفر

لازمة إلا لبعض المحليات في جبل مرة، وبعض الأماكن في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق، والمناطق الحدودية. وكانت السلطات السودانية لا تزال بصدد وضع التوجيهات الجديدة موضع التنفيذ خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واستمر تسجيل بعض حالات التأخير وفرض القيود على طلبات السفر. إلا أنه حدث تحسن كبير في حرية التنقل، ولا سيما في تجهيز وثائق السفر.

٣٢ - وكأمثلة على تحسن إمكانية الوصول، أنجزت في ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٧ بعثة مشتركة بين الوكالات في اللعيت، شمال دارفور، كان ينتظر الموافقة عليها منذ تموز/يوليه ٢٠١٦. ووافقت السلطات كذلك على بعثتين مشتركتين بين الوكالات لتقييم الاحتياجات في بلة السريف ودريبات في جنوب دارفور. وأنجز التقييم المتعلق ببلة السريف في ٢١ شباط/فبراير، وستتبعه بعثة إلى دريبات حالما تتحسن الأوضاع الأمنية.

تأشيرات الدخول والتخليص الجمركي

٣٣ - منحت الحكومة ٤٣٩ تأشيرة للعملية المختلطة، منها ١٨٣ تأشيرة للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة؛ و ١٧٠ تأشيرة للمقاولين؛ و ١٣ تأشيرة للموظفين الدوليين. وفي ١٥ آذار/مارس ٢٠١٧، لم يكن قد تم البت في ٢٩٢ طلب تأشيرات مقدمة منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، ومن بينها ٤٧ طلبا تتعلق بموظفين مدنيين دوليين. وانخفض معدل الشواغر للموظفين المدنيين الدوليين عن معدله في الفترة المشمولة بالتقرير السابق في بعض الأقسام، وتحديدا في قسم حقوق الإنسان (من ٤٦ إلى ٤٣ في المائة) والاتصالات والإعلام (من ١٢ إلى ٦ في المائة).

٣٤ - وأُذن بدخول جميع حاويات حصص الإعاشة التي كانت في انتظار الموافقة عليها، من ميناء بورتسودان، إلا أن ١٨٢ شحنة من المعدات المملوكة للوحدات التابعة للعملية المختلطة والمعدات المملوكة للأمم المتحدة ظلت محتجزة قيد التخليص الجمركي في ميناء بورتسودان وفي الخرطوم. ولم توافق سلطات الجمارك على طلب لتخليص معدات تخص وحدة طائرات الهليكوبتر العسكرية الصينية للخدمات، قدم في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، بينما تظل السفينة التي تحمل هذه المعدات راسية في ميناء بورتسودان منذ ٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٦، وتراكم غرامات التأخر المستحقة عليها. وهناك شحنات أخرى في انتظار التخليص، مضى على بعضها عام تقريبا، تحتوي على مرافق للاتصالات ومركبات ونظم لإدارة النفايات. وإضافةً إلى ذلك، لم تمنح الحكومة العملية المختلطة شهادة الإعفاء من الضريبة المفروضة على السلع المستوردة بحرا في عام ٢٠١٦، وهو ما عقد أيضاً مشكلة التأخير في الإفراج عن الشحنات من الموانئ.

٣٥ - وفي ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، عثر في المطار في الفاشر على عدد إضافي من أصناف الأسلحة النارية والذخائر في الأمتعة المشتركة لوحدة إندونيسية من وحدات الشرطة

المشكلة التابعة للعملية المختلطة كان من المقرر أن تغادر السودان بعد يومين. ولم تكن الأسلحة المكتشفة جزءا من قائمة المعدات المملوكة للوحدات وقامت السلطات السودانية بمصادرتها. وباشرت الأمم المتحدة تحقيقا داخليا على الفور لتحديد مصدر الأسلحة، بينما أوفدت حكومة إندونيسيا أيضاً أفرادا مختصين لمتابعة الحادث. وفتحت حكومة السودان أيضاً تحقيقا خاصا بها في الحادث. وستجمع نتائج التحقيق عما قريب.

سادسا – تنفيذ الولاية

ألف – تقديم الدعم لعملية سلام شاملة للجميع

الوساطة الرفيعة المستوى

٣٦ – واصل الممثل الخاص المشترك بالنيابة التحاور مع الأطراف غير الموقعة على وثيقة الدوحة للسلام في دارفور فيما يتعلق باستئناف المحادثات مع الحكومة. ففي رسالة مؤرخة ٥ شباط/فبراير ٢٠١٧، أبلغ الممثل الخاص المشترك بالنيابة الأطراف غير الموقعة على الوثيقة بنتائج الاجتماع الذي عقد في الدوحة في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ بين نائب رئيس وزراء قطر ومبعوث رئيس السودان فيما يتعلق بالتفاوض والاتصال الدبلوماسي بشأن دارفور. وخلال الاجتماع، أعاد المسؤولون القطريون والسودانيون التأكيد على أهمية قيام الحكومة والأطراف غير الموقعة على الوثيقة بتوقيع اتفاق بشأن وقف الأعمال العدائية، وعلى أن تجرى محادثات إضافية بهدف التفاوض بشأن بروتوكول إضافي لوثيقة الدوحة. وأقرت الأطراف غير الموقّعة بتسلم الرسالة، التي طلب إليهم فيها تقديم مقترحاتها فيما يتعلق بالمسائل المثارة في وثيقة الدوحة، إلا أنها لم تقدم ردا بعد.

٣٧ – وأجرى الممثل الخاص المشترك بالنيابة أيضاً سلسلة من المناقشات مع مجموعة مختلفة من المحاورين، شملت تقديم إحاطات إلى أعضاء فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ ونائب رئيس وزراء قطر بشأن حالة المشاورات مع الأطراف غير الموقعة، من أجل كفالة التنسيق والتكامل في جهود العملية المختلطة الرامية إلى دعم عملية السلام.

تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور

٣٨ – أصدر الرئيس البشير في ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ مرسومين، مرسوم بتعيين أمين حسن عمر مبعوثا للرئيس لأغراض التفاوض والاتصال الدبلوماسي بشأن دارفور، ومرسوم آخر بتعيين مجدي خلف الله رئيسا لمكتب متابعة السلام في دارفور، وهو الجهة التي تولت مسؤولية تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور بعد حل السلطة الإقليمية لدارفور في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦. وفي ١٧ كانون الثاني/يناير، أصدر الرئيس البشير مرسوما آخر بتعيين رؤساء الهيئات المتبقية المعنية بتنفيذ وثيقة الدوحة، وهي مفوضية أراضي دارفور، ومفوضية

العودة الطوعية وإعادة التوطين، ولجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة، ومفوضية تنفيذ الترتيبات الأمنية في دارفور، وصندوق التعمير والتنمية في دارفور، وسيتبع هؤلاء الرؤساء مباشرةً الوزير وهيئة الرئاسة، من خلال مكتب متابعة السلام في دارفور. واستمرت العملية المختلطة في التواصل مع محاورين على الصعيدين الوطني والمحلي، من بينهم الرئيس الجديد لمكتب متابعة السلام في دارفور، حيث التمست طرائق لدعم الهيئات التي خلفت السلطة الإقليمية لدارفور في معالجة المسائل التي لم تُحسم في وثيقة الدوحة. وفي ٦ آذار/مارس، عقد في الخرطوم الاجتماع الثاني عشر للجنة متابعة تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور، برئاسة نائب رئيس وزراء قطر، لمناقشة التقدم المحرز والتحديات التي تعترض تنفيذ وثيقة الدوحة منذ اجتماع اللجنة الأخير المعقود في الخرطوم في ٩ أيار/مايو ٢٠١٦.

٣٩ - وفي الضعين، شرق دارفور، اختتمت العملية المختلطة في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ عملية تسريح ٧٥٠ من المقاتلين السابقين، بالتعاون مع لجنة السودان لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وشملت عملية التسريح ١٣٤ من المقاتلين السابقين من حركة العدل والمساواة/جناح السلام، و ٢٢٢ من جيش تحرير السودان/فصيل مصطفى تيراب، و ٢٠١ من جيش تحرير السودان/فصيل الإرادة الحرة، و ١٩٣ من جيش تحرير السودان/جناح السلام. ووفرت العملية المختلطة الدعم التقني واللوجستي، كما وفرت مدفوعات بدلات سلامة الانتقال، بينما قدم برنامج الأغذية العالمي حصص إعاشة جافة تكفي لمدة ثلاثة أشهر. وقدمت لجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج إحاطات عن خيارات إعادة الإدماج، إلا أن فجوات التمويل أخرت تقديم المساعدة في إعادة إدماج ٢ ٠٠٠ من المقاتلين السابقين البالغ عددهم ٥ ٧٣٨ مقاتلا والذين جرى تسريحهم منذ عام ٢٠١٤.

٤٠ - وبدأت في ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ المرحلة الثالثة من عملية الحوار والتشاور الداخلي في دارفور؛ وفي ١٥ آذار/مارس ٢٠١٧، كانت قد أجريت ١٦ مشاورة من المشاورات البالغ عددها ٢٦ مشاورة على مستوى المحليات في ولايات غرب وشمال وجنوب ووسط دارفور، بما في ذلك في زالنجي وقولو. وشارك نحو ١٥٠ محاورا محليا في كل مناسبة، فيما عدا في البيضاء، غرب دارفور، التي غاب عنها ممثلو قبيلة المسيرية. ولم تكن عملية التشاور قد بدأت بعد في شرق دارفور بسبب تأخر في تقديم التقارير المالية عن المرحلة السابقة. وقبل أن تبدأ هذه العملية، نظمت العملية المختلطة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حلقة عمل تحضيرية في الفترة من ١٨ إلى ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ للمشاركين من لجنة تنفيذ الحوار لتحسين المحاسبة المالية التي يقومون بها.

باء – حماية المدنيين

٤١ – وفقاً لقرار مجلس الأمن ٢٢٩٦ (٢٠١٦)، واصلت العملية المختلطة تركيز أنشطتها على حماية المشردين داخليا والتصدي للعنف القبلي. وإلى جانب تنفيذ الاستراتيجية المتعلقة بالعنف القبلي الموضوعة في عام ٢٠١٦، أتمت العملية المختلطة في ٢١ شباط/فبراير ٢٠١٧ استعراضا لاستراتيجيتها بشأن حماية المدنيين، نقحت فيه نهجها عن طريق تعزيز التنسيق على نطاق العملية، وتوفير قدر أكبر من الوضوح بشأن أدوار كل عنصر ومسؤولياته، وتعزيز التدريب والاتصال والتراسل في مجال الحماية.

توفير الحماية المادية

٤٢ – استناداً إلى عملية وضع خرائط تبين حالة الحماية أجريت في الفترة المشمولة بالتقرير السابق، كثفت العملية المختلطة دورياتها في المناطق ذات الأولوية، بما في ذلك شنقل طوباي وسورتوني وكبكابية والطويلة وكورما وكتم في شمال دارفور، ونيرتتي ومكجر في وسط دارفور، وكلمة وقريضة في جنوب دارفور، والجنينة في غرب دارفور. وفي سورتوني، شمال دارفور، واصلت العملية المختلطة تسيير دوريات على مدار الساعة لردع الهجمات التي تستهدف مخيم المشردين داخليا. وفي الفترة من ٢٩ إلى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، قاد نائب الممثل الخاص المشترك (لشؤون الحماية) فريقا متكاملا يتألف من أفراد من العملية المختلطة ومن العاملين في المجال الإنساني، إلى سورتوني، وتواصل مع عدد من المحاورين، من بينهم قادة ميليشيا الرُحل، لمناقشة وقف أعمال العنف، وسبل تهدئة التوترات حول مركز توزيع المياه في كوبي واستمرار إغلاق الطريق بين سورتوني وكبكابية.

٤٣ – وفي وسط دارفور، حصلت العملية المختلطة على الموافقة على زيارة أجزاء من جبل مرة ظل من المتعذر الوصول إليها منذ استئناف القتال في عام ٢٠١٤، بما في ذلك كرون وسورنق ووودي ووادي بوري حول قولو، رغم أنه لم تتم الموافقة على الوصول إلى كتروم وبولدون بذريعة القلق على أمن أفراد العملية المختلطة. وفي الفترة من ٢١ إلى ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، أوفدت العملية المختلطة بعثة استطلاع، ورغم أنه قد ثبت أن أحد الطرق المؤدية إلى وودي ووادي بوري غير سالك، فقد تمكن الفريق من الوصول إلى قولو وكرون وسورنق، ولاحظ أن سورنق مهجورة بدرجة كبيرة وأن عددا من المنازل في كرون مدمر. وفي الفترة من ١٢ إلى ١٣ شباط/فبراير، قامت بعثة تقييمية تتألف من أفراد من العملية المختلطة ومن العاملين في المجال الإنساني بزيارة قولو وكرون وسورنق وبوري. وأفاد عدد من سكان كرون وسورنق بأن القوات الحكومية أحرقت منازلهم ومزارعهم، وأنشأت العديد من نقاط التفتيش للسيطرة على تنقلاتهم، وقامت كذلك بالاعتداء الجنسي على النساء.

٤٤ - وخلال الفترة من ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ إلى ١٥ آذار/مارس ٢٠١٧، سيَّرت العملية المختلطة ما مجموعه ٣٢٦ ٢٥ دورية عسكرية، منها ٧٥٩ ١٠ دورية قصيرة المدى، و ٥٧١ دورية بعيدة المدى، و ٠٥٨ ٣ دورية ليلية شملت ما مجموعه ٤٠٨ ٧ قرى و ٤٨٧ ٣ مخيما للمشردين داخليا. وإضافةً إلى ذلك، أجرى أفراد شرطة العملية المختلطة ٧٢٠ ٨ دورية، منها ٤١٦ ٤ دورية لبناء الثقة إلى مخيمات المشردين داخليا، و ٣٠٤ ٤ دوريات للاستجابة للاحتياجات الأمنية، ولا سيما تلك المتصلة بالنساء والأطفال المنخرطين في أنشطة كسب العيش. وفي إطار مبادرات منع الجريمة في مخيمات المشردين داخليا، أُجريت أيضاً خلال الفترة المشمولة بالتقرير ٦٢٦ دورية مشتركة شارك فيها ٢٨٤ ١ من متطوعي الخفارة المجتمعية.

تقديم الدعم اللوجستي والأمني للعمليات الإنسانية

٤٥ - في ١٥ آذار/مارس، كانت العملية المختلطة قد وفرت ٤٢٠ عملية حراسة ذهابا وإيابا لشركاء الأمم المتحدة والشركاء الآخرين من المجتمع المدني العاملين في العمل الإنساني دعما لتوفير ورصد المساعدة الإنسانية وبعثات التقييم. ومن بين المناسبات التي شملتها هذه الحراسة بعثة تقييم أوفدتها المفوضية الأوروبية إلى جنوب دارفور، وبعثات إنسانية بقيادة مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية أوفدت إلى مخيم عطاش للمشردين داخليا في جنوب دارفور، وإلى تامار بول وجميل في وسط دارفور.

تهيئة بيئة توفر الحماية

٤٦ - واصلت العملية المختلطة رصد انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان والعنف الجنسي المتصل بالنزاع والعنف الجنسي والجنساني والانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال، والإبلاغ عنها والدعوة إلى منعها. وقدمت العملية المختلطة أيضا الدعم التقني لتعزيز قدرة المؤسسات الجنائية والقضائية والحد من المخاطر التي تهدد المدنيين بسبب مخلفات الحرب من المتفجرات.

٤٧ - ووثّقت العملية المختلطة ١٨١ حالة جديدة من انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، شملت ٤٠٠ ضحية، منهم ٣١ طفلا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مقارنة بـ ١٠٦ حالات شملت ٢١٤ ضحية خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وتم انتهاك الحق في الحياة في ٤٦ حالة شملت ٩٩ ضحية، من بينهم طفل، في حين تم انتهاك الحق في السلامة الجسدية في ٦٢ حالة شملت ١٦٧ ضحية، منهم طفلان. وكانت هناك ٤٤ حالة من حالات العنف الجنسي والجنساني، بما في ذلك العنف الجنسي المتصل بالنزاعات، في شكل عمليات اغتصاب أو محاولات اغتصاب شملت ٦٧ ضحية، من بينهم ٢٣ طفلا، و ١٥ حالة اعتقال تعسفي واحتجاز غير قانوني شملت ٤٢ ضحية. وسجلت ١٤ حالة اختطاف شملت ٢٥ ضحية. وتأكدت العملية المختلطة من وقوع ١٤٤ حالة من انتهاكات وتجاوزات حقوق

الإنسان، شملت ٢٩٨ ضحية، لكن لم تتمكن من التحقق من الـ ٣٧ حالة المتبقية التي شملت ١٠٢ ضحية بسبب القيود المتعددة المفروضة على سبل الوصول إلى مناطق وقوعها، بما في ذلك تلك التي تفرضها الحكومة. ومن بين ١٨١ حالة أُبلغ عنها، أفيد بأن قوات الأمن الحكومية والجماعات المرتبطة بها مسؤولة عن ٤١ حالة شملت ١٣٢ ضحية. أما الحالات المتبقية، وعددها ١٤٠ حالة، فقد شملت ٢٦٨ ضحية يُزعم أن المسؤولين عنها مسلحون مجهولو الهوية، يصف الضحايا بعضهم بأنهم عرب.

٤٨ - وكجزء من جهود الدعوة، أثارت العملية المختلطة مسألة الاعتقالات والاحتجازات التعسفية التي تؤثر على المدنيين في اجتماع مع جهاز الأمن والمخابرات الوطني عُقد في ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، وأعربت عن قلقها إزاء استمرار حرمان المحتجزين من حقوق الزيارة الأسرية.

٤٩ - ولزيادة وعي وقدرة أفراد الأمن الحكوميين بشأن المسائل المتعلقة بحماية المدنيين، أجرت العملية المختلطة أربع دورات تدريبية بشأن حقوق الإنسان والتحقيقات الجنائية الأساسية لفائدة ١٤٣ شرطيا و ٥ شرطيات. ولمنع الجرائم على الصعيد المحلي، تم تنظيم ١١ دورة تدريبية في مجال الخفارة المجتمعية، وحقوق الإنسان، والاستغلال والانتهاك الجنسيين، والتوعية بالسلامة على الطرق لفائدة ٤٢٩ من المشردين داخليا ومتطوعي الخفارة المجتمعية. كما بدأت العملية المختلطة تنفيذ ٥ مشاريع لتحقيق استقرار المجتمعات المحلية في جنوب دارفور بهدف تعزيز سيادة القانون والتعليم ومهارات كسب العيش للشباب.

٥٠ - وشملت المبادرات الرامية إلى تحسين فعالية المؤسسات الجنائية والقضائية إجراء ٤٣٨ زيارة إلى مراكز الشرطة ومرافق الاحتجاز لرصد أوضاع المتهمين، بمن فيهم الأطفال الذين يعيشون مع أمهاتهم السجينات، فضلا عن العنف الجنسي والجنساني في تلك المرافق. وفي سجن الضعين، شرق دارفور، اكتشفت البعثة احتجاز ٣٧٤ سجينا و ٢١ طفلا في مرفق به مؤن تكفي ٩٥ شخصا، وقد كان كثير منهم لاجئين من جنوب السودان تم اعتقالهم بسبب جرائم ذات صلة بتعاطي المواد الكحولية. وقامت العملية المختلطة بتأمين الإفراج عن ١١ سجينة وطفلين، وواصلت الدعوة إلى إطلاق سراح السجناء قيد الاحتجاز المطول والتعسفي. وإضافة إلى ذلك، عقب جهود الدعوة التي قامت بها العملية المختلطة، تم نشر سبعة قضاة جدد في كاس، وبرام وتلس، وعد الفرسان، ونيالا في جنوب دارفور، وتم نشر قاضيين إضافيين في الضعين، شرق دارفور، في كانون الثاني/يناير، بما يعزز كفاءة عمليات المحاكمة ونوعيتها.

٥١ - وكثفت العملية المختلطة جهودها الرامية إلى تعزيز القدرات المحلية على الحماية في حالة عودة المشردين داخليا أو إعادة توطينهم. وتسارعت وتيرة التعاون مع الشرطة في هذا السياق، وفي ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٧، افتتح مركز لتدريب الشرطة في الفاشر أنشئ

بدعم من العملية المختلطة، وتم تسليمه إلى السلطات السودانية. وفي ١٥ شباط/فبراير، عقد أول اجتماع للجنة تنسيق تطوير الشرطة في الفاشر وضم ممثلين عن الحكومة والعملية المختلطة وفريق الأمم المتحدة القطري لمواصلة مناقشة مسائل تنمية قدرات أفراد الشرطة.

٥٢ - وعلاوة على ذلك، بغية دعم إعادة إنشاء سلسلة العدالة الجنائية في مناطق العودة المحتملة، أجرت العملية المختلطة تقييما بشأن سيادة القانون في المواقع التي من المرجح أن يعود المشردون داخليا إليها، بما في ذلك كبكابية ومليط وكتم في شمال دارفور، وهبيلا، وموريي والبيضاء في غرب دارفور وشطاية في جنوب دارفور. وفي كتم، في ٧ شباط/فبراير، قامت العملية المختلطة، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والحكومة، بدعم إصلاح وإعادة فتح أحد السجون الذي كان قد أُغلق منذ عام ٢٠١٢. وعلى صعيد السياسة العامة، وفرت العملية المختلطة الدعم لحلقة عمل عُقدت يومي ٢٢ و ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٧ وضمت ٨٨ مشاركا من وزارة الداخلية والمؤسسات الأكاديمية لاستكمال إجراءات التشغيل الموحدة، وإطار التدريب الاستراتيجي ومناهجه ودليل توجيهي للتفتيش ومراجعة الحسابات، من المقرر اعتمادها خلال اجتماع لجنة تطوير السجون الذي سيعقد على المستوى الوطني في آذار/مارس.

٥٣ - كما واصلت العملية المختلطة إزكاء الوعي بشأن حقوق الطفل وحمايته. وقدمت التدريب إلى عدد من المستفيدين بلغ ٤٠٦ من النساء و ٣٢٧ رجلا، كان من بينهم ١٥٤ فردا عسكريا و ٦٩ من أفراد الشرطة، و ٥١١ مشاركا من المجتمع المدني، ومخيمات المشردين داخليا، واللجان المحلية المعنية بحماية الطفل في شمال دارفور وجنوبه ووسطه وغربه. وظلت العملية المختلطة تتواصل مع الحكومة وجماعات المتمردين من أجل وضع حد لتجنيد الأطفال الجنود واستخدامهم، وفي ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، أصدرت حركة العدل والمساواة مجددا أمرها القيادي الذي يحظر على أعضائها تجنيد الأطفال الجنود واستخدامهم وارتكاب أية انتهاكات جسيمة أخرى.

٥٤ - وظلت الذخائر المتفجرة تشكل تهديدا في دارفور، حيث أبلغ عن وقوع ثلاثة حوادث خلال الفترة قيد الاستعراض، مما أسفر عن إصابة خمسة أشخاص إصابات شديدة. وقامت العملية المختلطة بنشر أفرقة إبطال الذخائر المتفجرة في جميع أنحاء دارفور، مع التركيز بوجه خاص على المناطق التي تم فيها إيواء المشردين حديثا. وأجريت تقييمات بشأن الأخطار العامة للمتفجرات في ٢٢ قرية، بما في ذلك ١٠ قرى في شمال دارفور، و ٦ قرى في جنوب دارفور، و ٤ قرى في غرب دارفور، مما أسفر عن تحديد مواقع ١ ١٨٧ قطعة من الذخائر غير المنفجرة و ١١ ٤٧٤ من ذخائر الأسلحة الصغيرة وتدميرها. وفي الفترة بين ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ و ١٥ آذار/مارس ٢٠١٧، أجرت العملية المختلطة أيضا ٨٦٥ دورة تثقيفية بشأن المخاطر المرتبطة بمخلفات الحرب من المتفجرات، ولا سيما في المناطق التي يوجد فيها عدد كبير

من المشردين داخليا أو ترتفع فيها نسبة الحوادث المبلغ عنها، ليستفيد منها ٤١٤ ٧٦ مشاركا عبارة عن ١٧٧ ١٣ رجلا و ٣٦٨ ٩ امرأة و ٧٩٤ ٢٩ صبيا و ٠٧٥ ٢٤ فتاة.

جيم - الوساطة في النزاعات المحلية

٥٥ - عملا بقرار مجلس الأمن ٢٢٩٦ (٢٠١٦)، واصلت العملية المختلطة تنفيذ استراتيجية على نطاق البعثة ترمي إلى منع العنف القبلي، وحل النزاعات القائمة وتعزيز التعايش السلمي، وإشراك مختلف الجهات صاحبة المصلحة، بما في ذلك الحكومات، ووكالات الإدارة الأهلية والأمن.

٥٦ - ونظمت العملية المختلطة ١٠ منتديات حوار للمزارعين والرعاة في قرى كورما وأم سلايا في شمال دارفور، وقرى الشمارة، وشاكام شاكام وهبيلا ونوري في موريني، وكافاوت وأم سبيكة في غرب دارفور. وأوصى المشاركون، الذين لاحظوا زيادة التنافس على المياه والمراعي في المناطق الخصبة وإغلاق طرق الهجرة وغياب سلطة الحكومة في بعض المناطق المعرضة للصراعات، بإنشاء مراكز لتوزيع المياه على طول طرق الهجرة، وإعادة تأهيل القرى وتوفير الخدمات الأساسية.

٥٧ - كما واصلت العملية المختلطة جهود الوساطة لمنع نشوب النزاعات القبلية أو التخفيف من حدتها. وفي ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، أوفدت العملية المختلطة بعثة ميدانية متكاملة لزيارة منطقة السريف، شمال دارفور، لمناقشة الخلافات العالقة بين قبيلتي بني حسين والرزيقات الشمالية على مناجم الذهب في جبل عامر، واستخدام المياه، والقتال المتكرر بين المزارعين والرعاة وغير ذلك من الأعمال الإجرامية، بما في ذلك الحلول الممكنة لنزع فتيل التوترات المتصاعدة بين الفريقين. وتلا البعثة عقد مؤتمر للسلام يومي ١٣ و ١٤ آذار/مارس ٢٠١٧ لمعالجة هذه المسائل. وفي أعقاب اندلاع القتال بين قبيلتي الفور والمسيرية في مكجر، وسط دارفور، في كانون الأول/ديسمبر، دعمت العملية المختلطة الجهود التي تبذلها لجنة مشتركة للوساطة بين كلتا القبيلتين، مما يسر إبرام اتفاق سلام بين الطرفين. وبالمثل، تعاونت العملية المختلطة مع السلطات الحكومية وممثلي القبائل بشأن الخطوات اللازمة لإبرام وتنفيذ اتفاق سلام، وذلك قبل توقيع اتفاق السلام بين المساليت والرزيقات في قريضة، جنوب دارفور، في ٣ شباط/فبراير ٢٠١٧ وبعد توقيعه على حد سواء.

سابعا – نقل المهام المنوطة بالعملية إلى فريق الأمم المتحدة القطري واستراتيجية الخروج

ألف – نقل المهام المنوطة بالعملية المختلطة والتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري

٥٨ – وفقاً لقراري مجلس الأمن ٢٢٢٨ (٢٠١٥) و ٢٢٩٦ (٢٠١٦)، واصلت العملية المختلطة الجهود المتعلقة بنقل المهام تدريجياً إلى فريق الأمم المتحدة القطري على أساس الميزة النسبية والتكامل. وفي ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، تم توقيع مذكرة تفاهم لتنفيذ نقل المهام المتعلقة بالمعونة القانونية المقدمة من العملية المختلطة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تمشيا مع برنامج الأمم المتحدة المشترك لسيادة القانون في دارفور. وفي المجال الجنساني، واصلت العملية المختلطة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب المنسق المقيم عقد منتديات شهرية للتخطيط لنقل المهام، بما في ذلك عقد مؤتمر للمانحين دعما لتنفيذ المهام المنقولة. وظلت محدودية وجود فريق الأمم المتحدة القطري وقلة الموارد والقدرات المتاحة له تشكلان عقبة كأداء في سبيل مواصلة نقل المهام.

باء – استراتيجية الخروج

٥٩ – عملا بقرار مجلس الأمن ٢٢٩٦ (٢٠١٦) وبيان مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي الصادر في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٦، تواصلت مناقشات الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي مع الحكومة بشأن الامتثال للنقاط المرجعية للعملية المختلطة، باعتبارها الأساس الذي تستند إليه استراتيجية خروج العملية ضمن إطار الفريق العامل المشترك. واجتمع الفريق في الخرطوم في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٧ لوضع الصيغة النهائية لمشروع التقرير الذي تم إعداده خلال الدورتين السابقتين للفريق اللتين عقدتا في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. وإن التقرير، الذي أقر بالتطورات الإيجابية التي تحققت، فضلا عن المواقع التي تتطلب المزيد من التقدم فيما يتعلق بالمجالات بالسياسية والأمنية والإنسانية ومجال سيادة القانون، دعا إلى إحراز تقدم في نقل المهام بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٧. وذكر أيضا أن بعض المواقع قد تعتبر ملائمة لعملية تسليم المهام إلى الحكومة وفريق الأمم المتحدة القطري لتيسير انسحاب البعثة التدريجي وعلى مراحل.

٦٠ – ووفقا لرسالة الأمين العام المؤرخة ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ (S/2016/915)، فإن فريقا متكاملا يتألف من ممثلين عن الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي يتمتعون بالخبرة في مجالات المسائل السياسية والعسكرية والشرطة والأمن والشؤون الإنسانية والتنمية وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين ومسائل الدعم وصل إلى الخرطوم في ٥ آذار/مارس ٢٠١٧ للشروع في الاستعراض الاستراتيجي. ونظر الفريق، من بين جملة أمور، في فرص تحديد

الحجم الصحيح للعملية المختلطة. وسيقدم التقرير المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة عن الاستعراض الاستراتيجي إلى مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن في أوائل شهر أيار/مايو ٢٠١٧.

ثامنا – الجوانب المالية

٦١ – اعتمدت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٧٠/٢٨٤، مبلغ ١ ٠٣٩,٦ مليون دولار للإنفاق على العملية خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧.

٦٢ – وفي ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٧، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للعملية المختلطة ١٠٠,١ مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في ذلك التاريخ ١ ٨٣٧,٦ مليون دولار.

٦٣ – وسددت تكاليف القوات والشرطة المشكلة للفترة الممتدة حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، بينما سُدّدت تكاليف المعدات المملوكة للوحدات عن الفترة الممتدة حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، وفقاً لجدول السداد الفصلي.

تاسعا – ملاحظات

٦٤ – تطورت الحالة في دارفور. ولم تعد الحكومة وجماعات المتمردين منخرطة في قتال فعلي، وتراجع وجود جماعات المتمردين حاليا، فيما عدا في منطقة جبل مرة. وبالتالي، فقد تحسنت الأوضاع الأمنية والإنسانية في معظم أنحاء دارفور. إلا أن المشردين داخليا لا يزالون يواجهون هجمات عنيفة تحول دون عودتهم الآمنة والطوعية والكريمة. وترتكب هذه الهجمات القوات الحكومية أو المليشيات المسلحة أو العناصر الإجرامية داخل مخيماتهم أو عند خروجهم منها للقيام بأنشطة إدامة الحياة، مثل الزراعة وجمع المياه. ويظل الأطفال والنساء من بين الفئات الضعيفة جدا، حيث لا تزال الجرائم تُرتكب ضدهم يوميا. فالأراضي والمزارع والممتلكات التي كانوا في وقت من الأوقات يعتبرونها ديارهم قد احتلها آخرون ولا تزال الاشتباكات المسلحة بسبب هذه الموارد تودي بحياة السكان في دارفور.

٦٥ – وينبغي المحافظة على فترة الهدوء التي يشهدها حاليا النزاع المسلح بحيث يتوقف العنف ضد المدنيين وتتهيأ الظروف الملائمة للعودة الطوعية والآمنة للمشردين داخليا والقبائل بحيث يتسنى لهم سلوك درب المصالحة والتعافي بشكل مستدام. وأرحب بمواصلة حكومة السودان والحركات غير الموقّعة على وثيقة الدوحة للسلام في دارفور العمل بوقف إطلاق النار من جانب واحد، وأحثها على استئناف المحادثات المباشرة بهدف التوصل إلى اتفاق رسمي بشأن وقف الأعمال العدائية ووصول المساعدات الإنسانية والتحرك بسرعة نحو إجراء مفاوضات سياسية. وستوجد هذه الخطوات الثقة، سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، بإمكانية

إنهاء النزاع في دارفور من خلال عملية شاملة للجميع وقائمة على المشاركة لا خلاف عليها. وأهيب مرة أخرى بقادة جيش تحرير السودان/فيصل عبد الواحد إبداء التزامهم بحل سلمي للنزاع من خلال الانضمام إلى المحادثات دون شروط مسبقة أو مزيد من التأخير. وأهيب بجماعتي جيش تحرير السودان/فيصل عبد الواحد اللتين وقعتا على اتفاقين منفصلين مع الحكومة التقيد بشروط الاتفاق ووقف أي أنشطة مسلحة وكفالة توزيع مكاسب السلام على الجميع. إذ أن عدم القيام بذلك سيؤدي إلى استمرار معاناة شعب دارفور.

٦٦ - وفي حين أن الخصومة القبلية قد تكون قد سبقت اندلاع التمرد وعملية مكافحة العصيان في عام ٢٠٠٣، فإن دارفور لا تزال تعاني اليوم من مدى شراستها الناجمة عن النزاع المسلح. وإن انتشار الأسلحة الثقيلة والأسلحة الصغيرة وتعبئة القبائل للقتال وتآكل اللحمة الاجتماعية والسيطرة على المستوى الأهلي خلال سنوات النزاع الأربع عشرة تؤدي إلى تفاقم العنف المرتكب من أجل الوصول إلى مصادر كسب العيش. كما أن التشرد الداخلي الناشئ عن النزاع يؤدي إلى تعقيد الديناميات المحلية، كما هي الحال في سورتوني، في شمال دارفور. وبالرغم من الجهود التي تبذلها الحكومات المحلية لتعزيز المصالحة، لا يمكن إيجاد حل للاشتباكات القبلية المتكررة دون وضع وتحقيق عملية سلام شاملة للجميع تنطوي على توافق في الآراء بشأن الوصول المنصف إلى الأراضي وغيرها من الموارد الطبيعية وإدارتها بشكل مستدام، وسيادة القانون، وتفكيك الميليشيات المسلحة. وأدعو الحكومة وجميع أصحاب المصلحة إلى التعاون مع العملية المختلطة وفريق الأمم المتحدة القطري في مواصلة العمل على منع نشوب النزاعات القبلية والتخفيف من حدتها، والقيام في الوقت نفسه باتخاذ تدابير محددة لمعالجة أسبابها الجذرية، مما سيعود بالفائدة في نهاية المطاف على جميع أهالي دارفور فيما يسعون إلى العودة إلى السلام.

٦٧ - ووفرت عملية الحوار الوطني منبرا يحدد من خلاله السودان سبل التصدي للتحديات السياسية الداخلية التي يواجهها. وأهيب بالحكومة وأحزاب المعارضة مواصلة العمل معا على تنفيذ التوصيات الصادرة عنها بشكل يكفل أن يمسك عامة الناس، بمن فيهم مجموعات المجتمع المدني، بزمام هذه العملية ونتائجها. وإن القرارات المتبادلة التي اتخذتها الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال بشأن إفراج كل منهما عن أسرى الحرب تشكل تطورا إيجابيا يمكن أن يهيأ بيئة مؤاتية للحوار، وإنني أتطلع إلى استئناف المحادثات التي ييسرها فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ.

٦٨ - وقد أوضحت وثيقة الدوحة للسلام في دارفور طرق معالجة أسباب النزاع وعواقبه، بما في ذلك المسائل الحيوية المتصلة بالأراضي ونزع سلاح الميليشيات، والمصالحة والمساءلة، وعودة المشردين داخليا. وفي هذا الصدد، يشجعني أن ألاحظ وضع ترتيبات جديدة، تحت إشراف هيئة الرئاسة، للمضي قدما بتنفيذ المسائل المعلقة من وثيقة الدوحة للسلام في دارفور. وسيكون من الأهمية بمكان وضع وتنفيذ خطط محددة في الوقت المناسب وعلى نحو شامل

للجميع وبمشاركة شعب دارفور من أجل كفالة إنجاز المهام المتبقية. وتظل العملية المختلطة ملتزمة بدعم هذه الجهود، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري.

٦٩ - ومع استمرار تشرد ما يزيد على ٢,٦ مليون شخص وارتكاب العنف ضد المدنيين في جميع أنحاء دارفور، تظل حماية المدنيين من أولويات العملية المختلطة. ويساورني بالغ القلق من استمرار انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان التي ترتكب ضد المدنيين، ولا سيما المشردين داخليا والنساء والأطفال في دارفور. ونظرا إلى أن المصدر الرئيسي لانعدام الأمن أو الجريمة هي القوات الحكومية والمليشيات التابعة لها، فإن وضع حد لهذا النمط من العنف يتطلب عملية إصلاح واسعة تفرض المساءلة على الأفراد المسلحين وتحول الآلية التي وضعت لمكافحة العصيان. وإني أعول على التزام الحكومة بمنع أفراد الأمن التابعين لها من ارتكاب أي أعمال عنف ضد المدنيين، وباتخاذ تدابير عقابية ضد من يتحداها. ويجب تعزيز سيادة القانون من أجل التصدي لأعمال العنف التي ترتكبها المليشيات المسلحة والجماعات الإجرامية. وفي هذا الصدد، أكرر دعوتي الحكومة إلى إتاحة إمكانية وصول العملية المختلطة وشركائها في مجالي حقوق الإنسان والعمل الإنساني دون عراقيل إلى المناطق المثيرة للقلق، بما في ذلك مخيمات المشردين داخليا والمحليات المتضررة من الاشتباكات المسلحة. وإن السماح بالوصول إلى أجزاء من جبل مرة كان يتعذر الوصول إليها خلال السنوات العديدة الماضية يعتبر تطورا إيجابيا، وأحث الحكومة على مواصلة إتاحة إمكانية الوصول، بما يشمل أجزاء أخرى من تلك المنطقة.

٧٠ - وأرحب أيضا بالتقدم المحرز في تجهيز تأشيرات الدخول والإفراج عن حاويات حصص الإعاشة. إلا أنني أشعر بالقلق من استمرار التأخير في تخليص الحاويات التي تحمل معدات ولوازم أساسية للعملية المختلطة في بورتسودان والخرطوم. وأحث الحكومة على القيام، تمشيا مع التزاماتها بموجب اتفاق مركز القوات، باتخاذ خطوات عاجلة لرفع جميع القيود المتبقية المفروضة على العمليات التي تضطلع بها العملية المختلطة، وبخاصة تلك التي تنتظر الموافقة على طلبات شهدت فترات تأخير طويلة.

٧١ - وتظل الأمم المتحدة ملتزمة بوضع استراتيجية خروج للعملية المختلطة، وفقا لقرارات مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. بالمثل، ستواصل العملية المختلطة بذل الجهود لنقل المهام تدريجيا إلى فريق الأمم المتحدة القطري على أساس الميزة النسبية والتكامل. إلا أن استمرار افتقار فريق الأمم المتحدة القطري إلى الموارد اللازمة لتوسيع نطاق وجوده وعملياته في دارفور يظل يشكل تحديا هاما بالنسبة لعملية تسليم المهام المنوطة بالبعثة. وإني أعول على دعم البلدان المانحة لسد الثغرات في المجالات الحرجة، مثل المسائل الجنسانية وسيادة القانون، في حين تواصل العملية المختلطة العمل مع الفريق القطري والشركاء من المجتمع المدني لضمان استدامة الدعم المقدم من خلال بعثة حفظ السلام.

٧٢ - وفي الختام، أود أن أعرب عن امتناني للممثل الخاص المشترك السابق/كبير الوسطاء المشترك، مارتن إهوغيان أوهوموييهي، لما اضطلع به من عمل دعما لإحلال السلام في دارفور خلال فترة خدمته لمدة سنة واحدة في العملية المختلطة. ومن نفس المنطلق، أود أن أعرب عن تقديري للجهود التي بذلها الممثل الخاص المشترك بالنيابة/كبير الوسطاء المشترك، جيريمياه نيامايي كينغسلي مامابولو، وقادة العملية المختلطة وجميع أفرادها، وفريق الأمم المتحدة القطري والشركاء في مجال العمل الإنساني الذين يواصلون العمل دون كلل سعيا إلى تحقيق سلام مستدام في دارفور في ظروف كثيرا ما تكون صعبة للغاية. وأثني أيضا على مبعوثي الخاص إلى السودان وجنوب السودان، نيكولاس هايسوم، وعلى الرئيسين السابقين لفريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، ثابو مبيكي وعبد السلام أبو بكر، لالتزامهم الثابت بتحقيق السلام والاستقرار المستدامين في السودان.

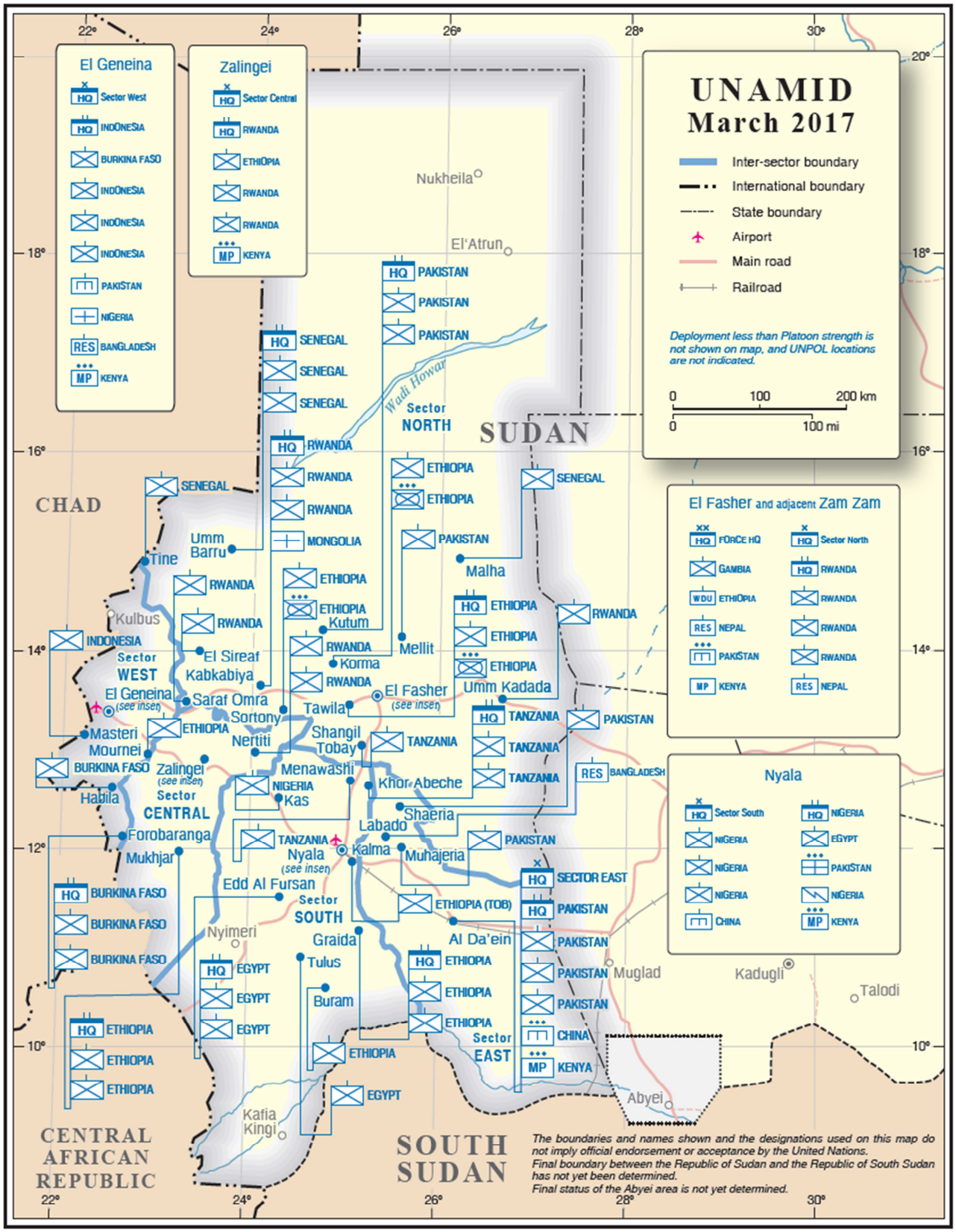
UNAMID
March 2017
Inter-sector boundary
International boundary
State boundary
Airport
Main road
Railroad
Deployment less than Platoon strength is not shown on map, and UNPOL locations are not indicated.
0 100 200 km
0 100 mi
El Geneina
Sector West
Zalingei
Sector Central
El Fasher and adjacent Zam Zam
Nyala
Sector South
Sector North
Sector WEST
Sector CENTRAL
Sector SOUTH
Sector EAST
SUDAN
CHAD
CENTRAL AFRICAN REPUBLIC
SOUTH SUDAN
Nukheila
El'Atrun
Wadi Howar
Umm Barru
Tine
Kulbus
El Sireaf
Kabkabiya
Saraf Omra
El Geneina
(see inset)
Masteri
Mournei
Habila
Sortony
Nertiti
Tawila
Korma
Kutum
Mellit
El Fasher
(see inset)
Malha
Umm Kadada
Shangil Tobay
Menawashi
Kas
Zalingei
(see inset)
Forobaranga
Mukhjar
Khor Abeche
Shaeria
Labado
Kalma
Muhajeria
Nyala
(see inset)
Edd Al Fursan
Nyimeri
Graida
Tulus
Buram
Al Da'ein
Muglad
Kadugli
Talodi
Abyei
Kafia Kingi
The boundaries and names shown and the designations used on this map do not imply official endorsement or acceptance by the United Nations.
Final boundary between the Republic of Sudan and the Republic of South Sudan has not yet been determined.
Final status of the Abyei area is not yet determined.
Map No. 4327 Rev. 27 UNITED NATIONS
March 2017 (Colour)
Department of Field Support
Geospatial Information Section (formerly Cartographic Section)